

ترانسبرانسي تقترح على المغرب إصلاح نظامه الانتخابي

محمد حجوي
بيان اليوم

(1/25/2007)

خلص التقرير الذي أنجزته ترانسبرانسي المغرب مع منظمة Democracy Reporting International (DRI) حول المشهد السياسي المغربي في أفق انتخابات 2007 والذي تم تقديمه في ندوة صحفية أمس بالرباط إلى ضرورة "تتميم مشروع تعديل القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب لإدخال مقتضيات تتعلق بقواعد التحقق من توقيعات الناخبين وشروط التصريح بعدم صحة اللوائح" وأشار التقرير إلى أن "تعميم الالتزام بتقديم توقيعات كدعم للترشيحات يتطلب توضيح مساطر التحقق درءا لتكاثر الطعون القضائية، في سياق لا يوجد فيه اجتهاد قضائي معين" كما أوصى التقرير ذاته إلى ضرورة الزيادة في المدة القانونية للحملات الانتخابية التشريعية وتقوية الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية بتمديد الإجراءات المؤطرة والمتعلقة بصحة وإشهار الحسابات، التي ينص عليها القانون المتعلق بالأحزاب السياسية، مع إشراك الأحزاب السياسية في مراقبة حسابات الحملات الانتخابية لمرشحيها وإقرار مسؤولية تضامنية بينهم وتأمين الإشهار الفعلي لهذه الحسابات "بالإضافة إلى وضع مبادئ محددة وملزمة لتحديد حجم وحدود الدوائر الانتخابية، بالاسترشاد مثلا بالقواعد المطبقة لتحديد الدوائر المحلية(الجماعية) على أساس التوازن الديمغرافي، والاتصال الترابي واحترام التقسيم الإداري مع تضمين القانون مقتضى خاص بالحد الأدنى والحد الأقصى لعدد المقاعد الممكن تخصيصها لدائرة معينة، مشيرا إلى من شأن هذا الإجراء أن يساهم في ضمان استقرار النظام الانتخابي، كما ذهب التقرير في خلاصته إلى ضرورة إقرار مبدأ الملاحظة المستقلة أثناء عملية الاقتراع على أن يكون هذا الاعتراف القانوني مصحوبا بإعداد مدونة للسلوك مبنية على المعايير الدولية وعلى قواعد واضحة تحدد شروط اعتماد المنظمات والملاحظين المنتميين لها بصفة فردية، بالإضافة إلى العمل على تكييف إجراءات التصويت قصد فرض تقديم وثيقة للتعريف يوم التصويت إذا كان رقم هذه الوثيقة مشارا إليه أمام اسم الناخب في لائحة التوقيعات؛ والإشارة في المحضر إلى حالات الناخبين الذين صوتوا بناء على تقديمهم لبطاقة الناخب وحدها، بالإضافة إلى الناخبين الذين سمح لهم بالتصويت دون تقديمها؛ هذا مع القيام بالتحقيق في لائحة التوقيعات قبل تسليم ورقة التصويت، وذلك تجنباً للحالة التي تصبح فيها هذه الورقة لاغية. وأوصى التقرير كذلك إلى ضرورة تكييف مسطرة إحصاء النتائج، وذلك قصد السماح بحضور ممثلي الأحزاب والمرشحين وحضور الملاحظين المستقلين في كل مرحلة من مراحل عمليات الإحصاء؛ وضمان التعليق العمومي لنتائج الإحصاء بالإضافة إلى الإعلان عن النتائج على مستوى كل مرحلة؛ بالإضافة إلى النتيجة الإجمالية للإحصاء، واحتواء المحاضر على تفاصيل عملية الجمع التي يقوم بها المستوى الأدنى مباشرة، وذلك في كل مرحلة من مراحل تجميع النتائج؛ وإنجاز جدولة منهجية لنتائج الفرز في مختلف مكاتب التصويت المركزية لتوجيهها إلى المستويات الأعلى ونشرها على المستوى المركزي عن الطريق الإلكتروني وفي الجريدة الرسمية. ومن جانب آخر دعا التقرير إلى ضرورة الرفع من فعالية آلية البت في المنازعات الانتخابية التشريعية بإحداث درجة أولى للبت في هذه المنازعات تجنباً لمخاطر الاكتظاظ الناتجة عن تعدد الطعون، وكذلك بتحديد آجال واضحة

ومعقولة لصدور القرارات القضائية والتنصيب قانونا على المبدأ القاضي بأنه لا يلغى الانتخاب إلا في الحالات التي تكون فيها المخالفات قد أثرت على نتيجة الاقتراع. كما دعا إلى ضرورة وضع إطار تنظيمي من طرف الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري من أجل الولوج العادل للأحزاب السياسية والمرشحين لوسائل الإعلام الإلكترونية العمومية والخاصة، ومن أجل تغطية متوازنة للحملة الانتخابية وأنشطة السلطة التنفيذية عند اقتراب موعد الحملة الانتخابية مع تشجيع ممثلي قطاع وسائل الإعلام على إنجاز مدونة للسلوك لتغطية الحملات الانتخابية، وتطوير برامج للتربية المدنية تستهدف على الخصوص السكان الناطقين بالأمازيغية، وفي فترة الحملات الانتخابية، تطوير الإعلام السياسي الموجه إلى هؤلاء السكان قصد الحد من الآثار الناتجة عن عزلة المناطق المعينة وصعوبة الوصول إليها، بالإضافة إلى إقرار يوم الاقتراع يوم عطلة قانونية قصد تسهيل مشاركة جميع المواطنين •